محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: QIC (C) 1[2024]

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

التاريخ: 2 يناير 2024

القضية رقم: CTFIC0022/2022

كز افييه رويج كاستيلو

المُدّعي

ضد

شركة ماتش هوسبيتاليتي كونسلتينج ذ.م.م

المُدَّعى عليها

حكم بشأن التكاليف

هيئة المحكمة:

السيد عمر عزمي، رئيس قلم المحكمة

الأمر القضائي

1. يدفع المُدَّعي إلى المُدَّعى عليها مبلغًا وقدره **744,550ريالاً قطريًا** في غضون 28 يومًا من تاريخ هذا الحكم.

الحُكم

معلومات أساسية

1. أصدرَ قلم هذه المحكمة نموذجًا للدعوى في 16 مايو 2022 زعم فيه المُدَّعي، من بين جملة أمور أخرى، أنّ المُدَّعى عليها أنهت عقد عمله على نحوٍ غير قانوني. وقد سعى المُدَّعي إلى الحصول على تعويضات عن الأضرار وغيرها من التعويضات الأخرى وفرْض غرامة مالية على المُدَّعى عليها فضلاً عن التكاليف.

2. أُودِعَت المرافعات وقُدّمت، وعُقِدَت جلسة استماع بتاريخ 23 أكتوبر 2022 بشأن مسألتين مبدئيتين، بما في ذلك المسألة الأساسية المتعلقة بما إذا كان للمُدَّعى عليها الحق في إنهاء عقد عمل المُدَّعي.

3. أصدرت هيئة المحكمة (برئاسة القاضية فرانسس كركهام الحاصلة على وسام الإمبراطورية البريطانية، والقاضي اللورد آرثر هاميلتون والقاضي فريتز براند) في 27 نوفمبر 2022 حكمًا لصالح المُدَّعى عليها، يقضي بحقها في إنهاء عقد العمل بموجب القانون ([2022] QIC (F) 34). وأمرت المحكمة بأنه إذا أبدى المُدَّعي رغبته في المضي قدمًا في مزيدٍ من الإجراءات القضائية للمطالبة بالتعويضات، فعليه إيداع نموذج دعوى مُعدّل وتقديمه في موعد لا يتجاوز 4 يناير 2023.

4. قدم المُدَّعي نموذج دعوى معدلاً في 5 يناير 2023. فسمحت المحكمة بإيداع نموذج الدعوى المُعدَّل وتقديمه بعد فوات الأجل المحدد. ثم بدأت المرافعات وانقضت، وحُدِّد موعد للمحاكمة في 31 يوليو 2023 وكذلك في 1 أغسطس 2023. وأصدرت المحكمة توجيهاتها المعتادة.

5. أبلغَ المُدَّعي المحكمة والمُدَّعى عليها بتاريخ 16 يوليو 2023 بأنه سيسحب دعواه.

6. بتاريخ 27 يوليو 2023 أصدرت المحكمة حكمًا آخر موجزًا يقضي، من بين جملة أمور، بما يلي ([2023] QIC (F) 30) في الفقرة 9:

> *لا يُساورنا أدنى شك في استنتاج أن المُدَّعي، بعد أن سحب كامل دعواه ببساطة، هو الطرف الخاسر، وأنّ المُدَّعى عليها هي الطرف الفائز بالمعنى المُتوخى في المادة 33.2. ويترتب على ذلك إلزام المُدَّعي بدفع التكاليف المعقولة للمُدَّعى عليها بخصوص هذه الإجراءات القضائية. وتشمل هذه التكاليف كل التكاليف التي تكبدتها المُدَّعى عليها بشكلٍ معقول في التعامل مع كل جوانب الإجراءات القضائية.*

الإجراءات القضائية للطرفين:

7. يجب عليّ الآن تقييم التكاليف المعقولة التي تتحملها المُدَّعى عليها التي، كما ذكرت المحكمة، تُعدُّ الطرف الفائز في هذه الإجراءات القضائية. ولقد تلقيت ثلاث مذكرات من الطرفين وفقًا لعملية تقييم التكاليف المذكور (والمستندات الثبوتية/المرفقات الملحقة به):

   i. مذكرة تكلفة المُدَّعى عليها بتاريخ 12 سبتمبر 2023.

ii. مذكرة رد المُدَّعي بتاريخ 12 أكتوبر 2023.

iii. مذكرة رد المُدَّعى عليها بتاريخ 23 أكتوبر 2023.

8. مُنح المُدَّعي الفرصة لتقديم رد على جانبٍ معين من مذكرة المُدَّعى عليها بتاريخ 23 أكتوبر 2023 في موعد أقصاه الساعة 4:00 مساءً يوم 5 ديسمبر 2023. ولم يُقدَّم أو يُسلَّم أي رد بهذا الشأن.

9. بالإضافة إلى ذلك، فقد راجعتُ المرافعات والملاحق الخاصة بكل مراحل هذه القضية، فضلاً عن الحُكمين الصادرين عن المحكمة، والمذكرات التي قدّمها الطرفان إلى المحكمة (على سبيل المثال في ما يتعلق بالمسائل المبدئية). وتلقيتُ أيضًا نسخًا من كل المراسلات الأخيرة المتعلقة بالقضية، لا سيما في الأشهر الأخيرة من عام 2022 وخلال عام 2023 بأكمله.

النهج المُتَّبَع في تقدير التكاليف

10. تنصُّ المادة 33 من لائحة المحكمة وقواعدها الإجرائية على ما يلي:

33.1 تُصدِر المحكمة الأمر الذي تراه مناسبًا بشأن تكاليف الإجراءات القضائية التي تتكبدها الأطراف.

33.2 تنصُّ القاعدة العامة على أن الطرف الخاسر يتحمل التكاليف التي يتكبدها الطرف الفائز. غير أنه يجوز للمحكمة إصدار أمر قضائي مغاير إذا رأت أن الظروف ملائمة.

33.3 يجوز للمحكمة على وجه الخصوص عند إصدار أي أمر يتعلق بالتكاليف أن تنظر بعين الاعتبار إلى أي عروض معقولة للتسوية يتقدم بها أي من الطرفين.

33.4 حيثما تكبدت المحكمة تكاليف الاستعانة بخبيرٍ أو مُقيِّم، أو تكاليف أخرى متعلقة بإجراءات الدعاوى القضائية، يجوز لها إصدار أمر يتعلق بسداد تلك التكاليف بحسب ما تراه ملائمًا.

33.5 في حال أصدرت المحكمة أمرًا بأن يدفع أحد الطرفين إلى الطرف الآخر التكاليف التي تخضع للتقييم في حالة عدم الاتفاق عليها، ولم يتمكن الطرفان من الوصول إلى اتفاق بشأن التقييم المناسب، يُجري رئيس قلم المحكمة التقييم اللازم رهنًا بمراجعة القاضي إذا اقتضى الأمر.

11. في *قضية حماد شوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م.* [2017] 1 QIC (C)، ذكرَ رئيس قلم المحكمة أن "*... قائمة العوامل التي عادةً ما تؤخذ بعين الاعتبار*" لتقييم ما إذا كانت التكاليف مُتَكَبَّدة بشكلٍ معقول وبمبلغ معقول تكون (في الفقرة 11 من ذاك الحكم):

i. مبدأ التناسب.

ii. سلوك الطرفين (قبل وفي أثناء الإجراءات القضائية).

iii. الجهود المبذولة لمحاولة حل النزاع دون اللجوء إلى التقاضي.

iv. ما إذا كان قد تم تقديم أي عروض تسوية معقولة وقُوبلت بالرفض.

v. مدى نجاح مساعي الطرف الذي يسعى لاسترداد التكاليف.

12. وردَ في قضية *حماد شوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م.* ما يلي بخصوص مبدأ التناسب، باعتبارها مجددًا من بين العوامل غير الشاملة التي يجب النظر فيها (كما ورد في الفقرة 12 من ذاك الحكم):

i. المبلغ أو القيمة موضوع أي مطالبات مالية.

ii. أهمية المسألة (المسائل) التي أثيرت للأطراف.

iii. مدى تعقيد المسألة (المسائل).

iv. صعوبة أو حداثة أي نقطة (نقاط) معينة أثيرت.

v. الوقت الذي استغرقته القضية.

vi. الطريقة المُتَّبعة في الدعوى.

vii. الاستخدام المناسب للموارد من جانب الطرفين بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة حسب مقتضى الحال.

13. من بين المبادئ الأساسية (الموضحة في الفقرة 10 من *قضية حماد شوابكة ضد شركة ضمان للتأمين الصحي قطر ذ.م.م.*) هو أنه *"لكي تكون التكاليف معقولة، لا بد من أن تكون مُتكبَّدَة بشكلٍ معقول وبالمبلغ المعقول"*.

مرافعات الطرفين

14. تطالب المُدَّعى عليها بمبلغ 1,006,875.38 ريالاً قطريًا نظير التكاليف المعقولة التي تشمل أتعاب المحاماة بقيمة 205,050.38 ريالاً قطريًا.

15. ويرد في ما يلي موجز مرافعات المُدَّعي عليها:

i. الرقم المطلوب أقل من المبلغ الفعلي للتكاليف المتكبدة التي تُقدَّر بمبلغ 1,075,083.93 ريالاً قطريًا.

ii. المبلغ الإجمالي المطالَب به متناسب بالنظر إلى مطالبة المُدَّعي، مع مراعاة كل الادعاءات، والانتصاف المنشود، والأضرار التي لحقت بالمُدَّعى عليها.

iii. كانت طبيعة المطالبة معقدة، ولم تكن مجرد ادعاء بإنهاء عقد العمل على نحو مخالف للقانون. فقد شملت الإبلاغ عن المخالفات، وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، وادعاءات بارتكاب مخالفات ضد الإدارة العليا للشركة. وتدعم محتويات حافظة المستندات الإلكترونية أيضًا الادعاء بأن المطالبة كانت معقدة.

iv. لم تتمكن المُدَّعى عليها، على نحو معقول، من إجراء مناقشات التسوية إذ كان يُنظَر إلى العرض الأصلي على أنه يمثل تهديدًا، وستضر هذه التسوية بالسمعة، ورأت المُدَّعى عليها أنها كانت تستند إلى أساسٍ قانوني راسخ.

v. أدى سلوك المُدَّعي إلى زيادة التكاليف، وشمل ذلك الطلبات المتأخرة، وتقديم المذكرات بعد انتهاء الوقت المحدد لها، وتعطيل الجدول الزمني الذي أمرت به المحكمة، والإحجام عن التعاون إذ أمرت المحكمة بضرورة الالتزام بذلك (على سبيل المثال، في عملية تقديم المستندات الإلكترونية أو التسلسل الزمني لها).

vi. أدى السحب المتأخر جدًا للمطالبة إلى زيادة كبيرة في تكاليف المُدَّعى عليها.

vii. كان تقسيم العمل بين أعضاء فريق المُدَّعى عليها مناسبًا أيضًا، إذ اضطلعَ محامٍ متمرس بهذه المسألة المعقدة بأقل قدر من مساهمة الشركاء. ولم يكن من الضروري تقسيم العمل على محامين أقل خبرة عند مراعاة الأجور المفروضة بالساعة.

viii. لم توكّل المُدَّعى عليها محاميًا بشكلٍ معقول إلا حينما قررت المحكمة النظر في المسألة في جلسة استماع نهائية.

ix. الأجر بالساعة الذي يتقاضاه فريق المُدَّعى عليها، وعلى وجه الخصوص السيدة باربر التي اضطلعت بالقسم الأكبر من العمل، معقول في سياق القضية ومن واقع المقارنة بالأجور القياسية المفروضة في دائرة الاختصاص القضائيّ.

16. تضمَّنَ رد المُدَّعي النقاط التالية:

i. التكاليف التي تُطالب بها المُدَّعى عليها غير منصفة ومجحفة وعالية على نحو مبالغ فيه في سياق القضية.

ii. سحب المُدَّعي دعواه بسبب ظروف غير متوقعة وانطلاقًا من رغبة حقيقية منه في تجنب الإجراءات القانونية. ولو كان المُدَّعي يعلم موقف المُدَّعى عليها من التكاليف، لمَا سحب المطالبة بالطريقة التي فعلها.

iii. لا تعكس التكاليف المطالَب بها بشكل كافٍ حقيقة أنّ المُدَّعي فرد وليس شركة. ويمثل دفع هذه التكاليف عبئا ماليًا مرهقًا بالنسبة له.

iv. يتعين إلزام المُدَّعى عليها بدفع مبلغ 211,209.37 ريالاً قطريًا الذي عرضته على المُدَّعي في خطاب إنهاء عقد العمل.

v. بعد المراجعة، حدَّدَ المُدَّعي العديد من العناصر في دفتر الأستاذ التي تبدو مُبالَغ فيها وغير معقولة. ويُعدُّ ذلك مخالفًا للمادة 11-1-2 من اللوائح والقواعد الإجرائية للمحكمة لأنه يتعارض مع "*النظام العام*". ويصبُّ الهدف الأسمى لهذه المحكمة في صالح خفض التكاليف المُطالَب بها.

vi. يلزم تطبيق المادة 25(2) من لوائح التوظيف في مركز قطر للمال لعام 2020 التي تنصُّ على وجوب دفع كل مستحقات الموظف في غضون 30 يومًا من إنهاء العقد.

17. ذَكَرَت المُدَّعى عليها في ردها – من بين أمور أخرى – ما يلي:

i. لم يُحدِّد المُدَّعي العناصر "*غير المعقولة*" الموجودة في دفتر الأستاذ المُقدَّم.

ii. إن أسباب سحب القضية غير جوهرية في سياق النظر في التكاليف.

iii. مضى المُدَّعي قدمًا في مطالبته بكامل صفته القانونية عالمًا تمام العلم أن كلاً من الطرفين كان يتكبد تكاليف كبيرة.

iv. ليس من صلاحياتي أن أوجه المُدَّعى عليها بأن تدفع للمدعي المبلغ المذكور في خطاب الإنهاء.

v. إن تأكيد المُدَّعي بأنه لمَا كان ليسحب المطالبة بالطريقة التي سحبها بها لو كان على علم بموقف المُدَّعى عليها من التكاليف مضلل. ففي يوليو 2023، ساور المُدَّعي القلق بشأن وقائع دعواه، وتواصل مع المُدَّعى عليها بتسويةٍ كان من شأنها أن تمنع المُدَّعى عليها من طلب تكاليف الإجراءات القانونية.

vi. إن أحكام لوائح التوظيف في مركز قطر للمال لعام 2020 غير جوهرية بالنسبة لعملية تقييم التكاليف، والإشارة إلى الهدف الأسمى لهذه المحكمة هي في الواقع داعمة لموقف المُدَّعى عليها. ولا يوجد تعارض مع أحكام "النظام العام" في لوائح المحكمة وقواعدها الإجرائية.

التحليل

<u>المسائل المبدئية</u>

18. إن نقطة الانطلاق التي يجب توضيحها هي أن المُدَّعي أقام هذه الدعوى القضائية الكبيرة في هذه المحكمة. وخسرَ الحكم الخاص بالمسائل المبدئية ([2022] QIC (F) 34). ثم قدَّمَ مطالبةً معدلة، إذ كان له الحق الكامل في ذلك. وسارت عملية التقاضي كالمعتاد بما في ذلك، من بين أمور أخرى، تبادل المرافعات، وتحديد موعد المحاكمة، والإفصاح، وإفادات الشهود، وتقديم المستندات الإلكترونية. وكان هناك أيضًا كمٌّ كبير من المراسلات التي أُرسلت نسخ منها إلى المحكمة. وبعد ذلك، وقبل المحاكمة بوقتٍ قصير، سُحِبَت المطالبة. وأصبح من الواضح أن المُدَّعى عليها أنفقت تكاليف كبيرة دفاعًا عن نفسها في سياق هذه الإجراءات من مايو 2022 إلى يوليو 2023. ويجب على المُدَّعي الآن تحمل المسؤولية عن الإجراءات التي بدأت ونُفِّذَت باسمه، وتحمُّل التكاليف المعقولة التي تكبدتها المُدَّعى عليها.

19. أولاً، بخصوص ادعاء المُدَّعي بأن التكاليف التي تطلبها المُدَّعى عليها لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن المدعي فرد، وأن هذه التكاليف ستمثل عبئًا ماليًا كبيرًا عليه شخصيًا، فإن تقييم التكاليف التي تطالب بها المُدَّعى عليها سيرد لاحقًا في هذا الحكم، وقد خضعَ لخصومات مناسبة. ومع ذلك، فإن الاختبار الذي يجب أن أُجريه هو ما إذا كانت التكاليف "*معقولة*"، وهو ما يعني في هذا السياق "*معقولية طريقة تكبدها*" و"*معقولية مبلغها*". وهناك أيضًا تحليل للتناسب – راجِع الفقرة 12 أعلاه. وهذه هي المبادئ التي يجب أن أطبقها.

20. ثانيًا، يطلب مني المُدَّعي إصدار أمر يجبر المُدَّعى عليها على الوفاء بمبلغ التسوية الذي ذكرته في خطاب الإنهاء بتاريخ 18 فبراير 2022. وليس لديّ الاختصاص القضائيّ لأن أفعل ذلك، سواء بموجب لوائح التوظيف في مركز قطر للمال لعام 2020 أو بأي طريقة أخرى. ومهمتي في هذا السياق هي تقييم التكاليف المعقولة للمدَّعى عليها في الإجراءات وتوجيه المُدَّعي بدفع أي تكاليف معقولة من هذا القبيل. فضلاً عن ذلك، ليس لدي الاختصاص القضائي لإجراء مقاصة لمبلغ التسوية الوارد في خطاب الإنهاء مقابل أي حُكم بالتكاليف أحكمُ به. وإذا رغب المُدَّعي في الحصول على المبلغ الوارد في خطاب الإنهاء، فيجب عليه اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة خارج نطاق عملية تقييم التكاليف هذه.

21. ثالثًا، من المؤسف أن المُدَّعي لم يُقدِّم أي مُذكرات تُركِّز على البنود المحددة في دفتر الأستاذ التي تتناول معايير المعقولية أو قضية *حماد شوابكة*. ومع ذلك، أود أن أوضِّح أنَّ هذا إجراء سأتخذه على أي حال.

22. رابعاً، الحجة المتعلقة "بالنظام العام" التي قدمها المدعي فيما يتعلق بعملية التكاليف هذه ليست واضحة. على أية حال، لا يوجد أي تعارض على الإطلاق في قرار التكاليف الممنوح للمدعى عليه باعتباره الطرف الفائز في هذه الدعوى.

23. وأخيرًا، أوضِّح أيضًا أنه يحق للطرفين تكليف أي محامين للاضطلاع بإجراءات التقاضي. وتؤدي غالبية شركات المحاماة عملاً دؤوبًا وضروريًّا يصب بالكامل في مصلحة عملائها. وجزء كبير من هذا العمل غالبًا ما يكون عظيمة القيمة. ومع ذلك، فهذا ليس الاختبار الذي يجب أن أُجريه، بل يجب أن أقرر ما هو "*معقول*"، وبتعبير آخر، ما هو معقول من أجل إلزام الطرف الخاسر بدفعه.

<u>أتعاب المحامي</u>

24. قدّمَ المحامي السيد أوج فاتورتين: إحداهما بتاريخ 16 مايو 2023 بمبلغ 20,000 جنيه إسترليني (تشمل أتعابًا قدرها 19,000 جنيه إسترليني وضريبة مقتطعة قدرها 1000 جنيه إسترليني)، والأخرى بتاريخ 16 يونيو 2023 بمبلغ 25,000 جنيه إسترليني (تشمل أتعابًا قدرها 23,750 جنيهًا إسترلينيًّا وضريبة مقتطعة بقيمة 1250 جنيهًا إسترلينيًّا). وفي رأيي الشخصي، كان من اللائق ببساطة تكليف مُحامٍ مختص بالقضايا من هذا النوع. فقد كانت القضية مُعقدة، وكان من الواضح أن محاميًّا بمستوى خبرة السيد أوج كان معقولاً لهذه القضية.

25. يبلغ إجمالي أتعاب العمل المطالب بها 42,750 جنيهًا إسترلينيًّا (بالإضافة إلى ضريبة مُقتطعة قدرها 2250 جنيهًا إسترلينيًّا). وشملت هذه الأتعاب دراسة القضية، وإبداء الرأي، والمساعدة في الإفصاح وإفادات الشهود، إلى جانب المذكرات الخطية، والتحضير للمحاكمة وحضورها (ليومين). وهذه الأتعاب معقولة في رأيي؛ فأساس تكبدها معقول - إذ إنّ هذا العمل المذكور ضروري بلا شك ومناسب لعمل المحامي في قضيةٍ من هذا النوع - كما أنها معقولة من حيث المبلغ للمحامين أصحاب الخبرة المثيلة لهذا المحامي في قضايا مثل هذه (وهي تُمثّل التحضير الكامل، بما في ذلك المشورة والمحاكمة لمدة يومين). وأشير أيضًا للاكتمال إلى أنه نظرًا للتأخر في سحب المطالبة، كان من الممكن دفع رسوم جلسة الاستماع للسيد أوج، وبالتالي فإن الفواتير لا تتضمن أي خصومات فيما يتعلق بالمحاكمة المجهضة.

26. ومع ذلك، سأخصم مبلغ**<u>2,250 جنيهًا إسترلينيًّا</u>** (**<u>10,250 ريالاً قطريًّا</u>** بسعر صرف اليوم) بخصوص الضريبة المُقتطعة. وليس من المعقول في رأيي أن يدفع المُدَّعي هذا الجانب من أتعابه.

<u>التقسيم والأجور بالساعة</u>

27. كان إجمالي الوقت الذي أُنفقَ على القضية نحو 390 ساعة استنادًا إلى ما هو مُسجّل في جدولٍ بالصفحة الأخيرة من دفتر الأستاذ للعمل المقدم من المُدَّعى عليها (هناك اسمان محجوبان في هذا الجدول بأتعابٍ تصل إلى 3100 ريال قطري، لذا خصمتُ هذا المبلغ بالكامل - **وهو 3100 ريال قطري** - نظرًا إلى قصور المعلومات المتعلقة بساعات وهويات أصحاب هذه الأتعاب).

28. يتعلق القسم الأكبر من الوقت الذي أُنفِقَ على هذه القضية بالسيدة سونيا باربر التي قضت نحو 373 ساعة تبلغ قيمتها 776,375 ريالاً قطريًا بسعر 2100 ريال قطري في الساعة (نحو 575 دولارًا أمريكيًا في الساعة، رغم أن هذا السعر بالنسبة لبعض الأعمال كان 1900 ريال قطري في الساعة أي نحو 520 دولارًا في الساعة).

29. لفتت المُدَّعى عليها في مذكراتها انتباهي إلى قرارات هذه المحكمة التي تشمل تفاصيل عن الأجر بالساعة الذي تتقاضاه المكاتب الأخرى في هذه الولاية القضائية. ومن الواضح في هذه القضية أن المرء يتوقع أن يكون الأجر بالساعة أقل قليلاً مما هو عليه في مكاتب المحاماة الدولية. وبالنظر إلى ما صادفته في هذه المحكمة، فإنني مُقتنع بأنّ الأجر بالساعة الذي تتقاضاه السيدة باربر مناسب مُقارنةً بما تفرضه المكاتب المماثلة على عملائها نظير تكليف محامين على القدر نفسه من الخبرة أو حتى أقل ضمن هذل الاختصاص.

30. وعلاوة على ذلك، لم تكن هذه قضية بسيطة. فقد أثار المُدَّعي عددًا من المسائل التي تتطلب براعةً في التعامل، وبالفعل صدرَ حكمان في هذه القضية بالإضافة إلى جلسة استماع أولية ومحاكمة استمرت لمدة يومين. وإنني مُقتنع بأنه كان من المعقول أن تؤدي السيدة باربر الشق الأكبر من العمل في هذه القضية. ويتوقع المرء عادةً أن يرى المزيد من مشاركة الشركاء في المحاكمات الهامة، لذا فإن توفير وقت الشركاء يمكن، في رأيي، أن يدحض الحجة التي مفادها أنّ مَن يتقاضى أتعابًا أقل كان ينبغي له أن يتحمل المزيد من العمل.

<u>دفتر الأستاذ</u>

31. يمتد دفتر الأستاذ الذي قدمته المُدَّعى عليها من 24 مايو 2022 إلى 31 يوليو 2023. وكما هو مذكور أعلاه، يبلغ إجمالي المبلغ المُطالب به 1,006,875.38 ريالاً قطريًا، وبعد خصم أتعاب المحامي (205,050.38 ريالاً قطريًا)، يصبح إجمالي المبلغ المتبقي في دفتر الأستاذ المعروض أمامي للتقييم 801,825 ريالاً قطريًا.

32. بدايةً، قسَّمت العمل الوارد في دفتر الأستاذ إلى 7 مراحل:

i. المرحلة الأولى – حتى تقديم الدفاع الأصلي (من 24 مايو 2022 إلى 12 يونيو 2022).

ii. المرحلة الثانية – من تقديم رد المُدَّعي حتى تاريخ تقديم الرد (من 29 يونيو 2022 إلى 20 يوليو 2022).

iii. المرحلة الثالثة – من توجيهات المحكمة بشأن النظر في المسائل الأولية حتى تقديم المرافعات الخطية لجلسة الاستماع تلك (من 18 سبتمبر 2022 إلى 16 أكتوبر 2022).

iv. المرحلة الرابعة – التحضير لجلسة الاستماع للمسائل الأولية وحضورها (17 أكتوبر 2022 إلى 23 أكتوبر 2022).

v. المرحلة الخامسة – من استلام الدعوى المُعدّلة إلى تقديم الدفاع المُعدّل (من 6 يناير 2023 إلى 6 فبراير 2023).

vi. المرحلة السادسة – من استلام الرد على الدفاع المُعدّل إلى تقديم الرد على رد المُدَّعي (من 6 مارس 2023 إلى 17 أبريل 2023).

vii. المرحلة السابعة – الإعداد للمحاكمة (من 18 أبريل 2023 إلى 31 يوليو 2023).

المرحلة الأولى

33. استغرقت هذه المرحلة نحو 20 يومًا واشتملت على العمل الأولي كله ردًا على نموذج المطالبة الأصلي بتاريخ 11 مايو 2022. وقد كان نموذج المطالبة الأصلي قصيرًا إلى حد معقول، لكنه، في رأيي الشخصي، يثير عددًا من المسائل المُعقّدة، بما في ذلك الإبلاغ عن المخالفات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة بموجب التشريعات ذات الصلة. فضلاً عن ذلك، فقد تضمّن 12 مستندًا، تألَّفَ معظمها من مراسلات عمل ومراسلات قانونية مختلفة. وطالبت هذه الوثيقة بمبلغ وقدره 761,061 ريالاً قطريًا/209,077 دولارًا أمريكيًا للمدَّعي قوامها مستحقات بموجب عقد عمله. وأثارت أيضًا مسألة فرض غرامة مالية على المُدَّعى عليها بموجب لوائح التوظيف بمركز قطر للمال لعام 2020.

34. يوضح دفتر الأستاذ أن التحضير للدفاع قد استغرق ما يقل قليلاً عن 40 ساعة، أمضَت منها السيدة باربر ما يزيد قليلاً على 35 ساعة في العمل. وتبلغ تكاليف المرحلة الأولى المطالَب بها 83,025 ريالاً قطريًا، منها 74,025 ريالاً قطريًا يمكن أن تُنسَب للسيدة باربر. وتمثل الدفاع في وثيقة مُفصلة تتناول المسائل الواقعية والقانونية المطروحة في نموذج الدعوى الأصلي. ويحتوي أيضًا على 14 مستندًا ثبوتيًّا.

35. بالنظر إلى هذه المسألة من كل الأوجه، يتبيّن لنا أنها لم تكن مطالبة واضحة يسهل تفنيدها. فقد أثارت بالفعل مسائل جديدة تتطلب بعض البحث المعقول. ورغم أن موضوع الدعوى والمسائل المطروحة كانت معلومة تمام العلم للمدَّعى عليها بالنظر إلى الخطاب المؤرخ في 16 فبراير 2022 والمُرسَل من المُدَّعي إلى المُدَّعى عليها ويُطالب فيه المُدَّعي بإجراء تسويةٍ بقيمة 500,000 دولار أمريكي، فمن البديهي أنَّ نموذج المطالبة الأصلي يحتاج إلى مراجعة دقيقةٍ وتفنيد نقاطه بالتفصيل.

36. استنتاجي بشأن المرحلة الأولى هو معقولية إلزام المُدَّعي بدفع أجر 30 ساعة من وقت السيدة باربر قضتها في العمل المُنجز، إلى جانب العمل الضروري الذي أداه مستحقو الرسوم الآخرون خلال هذه الفترة. لذلك؛ سأخفِّض التكاليف بمبلغ **10,500 ريال قطري.**

المرحلة الثانية

37. اقتضت هذه المرحلة استلام رد المُدَّعي على الدفاع ومراجعته، وإعداد رد المُدَّعى عليها بعد الحصول على إذن من المحكمة. وتمثل ردّ المُدَّعي في وثيقة مفصلة أخرى تناولت التفاصيل المتعلقة، من بين جملة أمور، بالإبلاغ عن المخالفات، وشملت أيضًا الكثير من المسائل الوقائعية المتعلقة بالنزاع. وقد أُرفق بالرد 29 مستندًا ثبوتيًّا.

38. إن الرد على رد المُدَّعي شامل ويتناول تفاصيل خاصة بالإبلاغ عن المخالفات، وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنه يستشهد بقدرٍ كبير من السوابق القضائية. ويوضِّح دفتر الأستاذ أنَّ كثيرًا من البحث قد أُجري عن حسن نية وللإبلاغ عن المخالفات، سواءً في قانون مركز قطر للمال أو في الفقه القانوني الأوسع نطاقًا. وقد أمضت السيدة باربر ما يقل قليلاً عن 34 ساعة في هذه المرحلة من القضية،

من إجمالي نحو 42 ساعة (أو بما يُعادل نقدًا 71,000 ريال قطري [مُقربة صعودًا إلى أقرب ألف] من إجمالي 86,000 ريال قطري [مُقربة هبوطًا إلى أقرب ألف]).

39. وصحيح مرة أخرى أن الردّ تطلب مراجعة متأنية وصيغة متأنية للرد، بما في ذلك تناوُل مسائل الإبلاغ عن المخالفات وثيقة الصلة للغاية. ومع ذلك، لا أعتقد أنه من المنطقي إلزام المُدَّعي بدفع التكلفة الكاملة لنطاق العمل الذي أُنجِزَ بشأن الرد والاستجابة. وأرى أنه من المنطقي إلزام المُدَّعي بدفع مقابل 20 ساعة من وقت السيدة باربر في هذه الشريحة من العمل في المرحلة الثانية، وبالتالي سأخصم مبلغ **29,000 ريال قطري**.

40. وسأقتطع اقتطاعات إضافية من وقت "KAA" في 4 يوليو 2022، وفي 7 يوليو 2022، وفي 19 يوليو 2022، وفي 20 يوليو 2022، على اعتبار أنها ليست بالأوقات المعقولة التي ينبغي إلزام المُدَّعي بالوفاء بها. وتبلغ قيمة هذه الاقتطاعات **9,900 ريال قطري**.

المرحلة الثالثة

41. أمرت المحكمة الطرفان – قبل جلسة الاستماع للمسائل المبدئية في 23 أكتوبر 2022 – بتقديم مذكرات خطيَّة بشأن تلك المسائل المبدئية بخصوص ما إذا كان يحق للمدَّعى عليها إنهاء العقد المحدد المدة، وما إذا كان يحق للمدَّعي مطالبة المدَّعى عليها بالتعويض بمعرفة مكتب معايير العمل في مركز قطر للمال. ولم تكن هذه المذكرة المقدمة في 16 أكتوبر 2022 مذكرةً للرد، إذ كان الإيداع والتقديم متزامنين وليسا متتاليين.

42. وللتذكير مرةً أخرى، اضطلعت السيدة باربر بالجزء الأكبر من العمل – نحو 20 ساعة من أصل 23 ساعة تقريبًا – (بما يعادل مبلغًا يصل إلى 41,475 ريالاً قطريًا من أصل 46,700 ريال قطري). وتُعد مذكرة المُدَّعى عليها وثيقة مُقنعة وموجزة. وكان موضوع هذه المسائل المبدئية، في رأيي الشخصي، واضحًا إلى حد معقول لمحامٍ يتمتع بالخبرة. ولذلك أخصص 8 ساعات من وقت السيدة باربر لوضع هذه الوثيقة وأخصم مبلغ **29,900 ريال قطري**، إذ إنه من المعقول في رأيي أن يدفع المُدَّعي مبلغ 16,800 ريال قطري لإعداد تلك الوثيقة وتقديمها.

المرحلة الرابعة

43. كانت هذه المرحلة قصيرة نسبيًا، وامتدت نحو 6 أيام، لكنها استلزمت من جانب المُدَّعى عليها العمل التالي: مراجعة المسائل المبدئية التي قدَّمها المُدَّعي، والتحضير لجلسة الاستماع، وإجراء مقابلة مع المُدَّعى عليها، والحضور والتمثيل في جلسة الاستماع. وقد أمضت السيدة بابر ما يزيد قليلاً على 14 ساعة في هذه المرحلة من العمل بما يُعادل 29,925 ريالاً قطريًا. وكانت مساهمات الآخرين تكاد لا تُذكر.

44. أود أن أوضِّح في هذه المرحلة أنَّ المُدَّعى عليها كان لها كل الحق في تكليف محامٍ بحضور هذه الجلسة. ولكانت هذه الأتعاب بلا شك أعلى من الأتعاب المستحقة للسيدة باربر لقاء الإعداد وحضور جلسة الاستماع. ومن حيث المبدأ، ومع مراعاة المعقولية والاختبارات الأخرى ذات الصلة التي يجب أن أطبقها، لو كان قد كُلِّف محامٍ، لكنتُ قد أجزتُ هذه الأتعاب وألزمت المُدَّعي بدفعها. وأرى أن كل الوقت الذي أمضته السيدة باربر معقول ويلتزم المُدَّعي بدفع مقابله، وبالتالي فلن أقترح أي اقتطاعات. ومع ذلك، سأخصم مبلغ **900 ريال قطري** مقابل العمل البسيط الذي أدّاه أحد مستحقي الأتعاب الآخرين خلال هذه المرحلة.

المرحلة الخامسة

45. قُدّم الدفاع عن نموذج المطالبة المُعدَّل في 6 فبراير 2023، ويتكون من 16.5 صفحة تقريبًا. وفي هذه المرحلة من الإجراءات، كان من المفترض أن تكون المسائل والنقاط القانونية قد أُحيطَ بها علمًا، وهو ما يتجلى في الوقت الأقل الذي أُنفِقَ على هذه المرافعة مقارنةً بالمراحل السابقة. وقد أثيرت المسائل نفسها في نموذج المطالبة المعدل على النحو الذي طُرِحَت به بالفعل.

46. ومرة أخرى، كان للسيدة باربر نصيب الأسد من العمل على هذه الوثيقة – الذي استلزم بالطبع مراجعة نموذج المطالبة المعدل – وأمضت ما يزيد قليلاً على 28 ساعة من إجمالي 28.5 ساعة (مما أدى إلى أتعاب تزيد قليلاً على 59,000 ريال قطري). ومن الصواب أيضًا القول بأن حجم المذكرة يصل إلى 140 صفحة، وقد أُرفِقَ بها عدد كبير من المستندات الثبوتية.

47. في ضوء الازدواجية المحتملة للعمل التي ربما حدثت نظرًا إلى أن مرافعات الطرفين في هذه المرحلة من العمل شملت جوانب مألوفة تمامًا، لا أرى أنه من المنطقي إلزام المُدَّعي بدفع المقابل الكامل لوقت السيدة باربر. ولذلك سأخصص ما يقرب من 14 ساعة من وقتها لهذه الوثيقة وأخصم مبلغ **30,000** ريال قطري تشمل باقي مقابل وقتها"SAA".

المرحلة السادسة

48. تضمنت هذه المرحلة من العمل مراجعة الرد على الدفاع وإعداد الرد على الوثيقة المودَعة والمُقدمة في 6 مارس 2023. وقد أدَّت السيدة باربر العمل كله نيابةً عن المُدَّعى عليها خلال هذه المرحلة، وقُدِّرَ ذلك بما يقل قليلاً عن 40 ساعة عمل، إذ بلغَ إجمالي مبلغ الأتعاب 76,650 ريال قطري.

49. شملَ رد المُدَّعي الجوانب السابقة ووصفته المُدَّعى عليها بأنه "متكرر" في الفقرتين 3 و12 من الرد على صحيفة الدعوى. وأشير في هذه المرحلة إلى أنه من المؤسف أن تكون هناك حاجة للرد بعد الرد، إذ إن هذه ليست بالممارسة المعتادة في مسائل الدعاوى المدنية التي تُعرَض على المحكمة، لكن لا بد أن الدائرة الابتدائية كانت مقتنعة بأن هذا أمر ضروري بسبب محتوى المذكرات المُقدَّمَة من المُدَّعي. وأشير أيضًا إلى أن المُدَّعى عليها قامت بتصحيح عدد من المسائل التي أُثيرت في مذكرة المُدَّعي، التي تضمنت مسائل تتعلق بالواقع والقانون.

50. أود الإشارة إلى أن هذه هي المرافعة النهائية في أثناء سير القضية، لكنها أيضًا المرافعة التي استغرقت معظم الوقت (راجع أعلاه). وأقرُّ بأن هذا ربما يكون قد جرى في ظروفٍ معينة بدافع الضرورة، رغم أن المتوقع عادةً هو أن يتضاءل الوقت الذي تستغرقه المرافعات عمومًا في أثناء سير القضية في ظل ضيق نطاق المسائل المطروحة في المحاكمة. وهذا ليس الحال هنا.

51. لقد شملَ العمل المذكور في دفتر الأستاذ مراجعة رد المُدَّعي، وتلقي التعليمات، والتنسيق مع المحكمة، ومراجعة المرافعات السابقة، وصياغة الرد وتعميم تلك الوثيقة، وتعديل الرد بعد تلقي الملاحظات من مختلف الأفراد، وإضفاء اللمسات النهائية على المستندات الثبوتية المُرفقة بالرد. ومن الواضح أن هذا العمل كله ضروري ومناسِب في هذه المرحلة من القضية.

52. مع ذلك، أرى أنه من غير المعقول، إذا رجعنا خطوةً إلى الوراء ونظرنا إلى الأمر، أن نُلزم المُدَّعي بدفع كل الرسوم المستحقة في هذه المرحلة من العمل، رغم أنني قدمت بعض التنازلات لصالح المُدَّعى عليها لأن الرد كان ضروريًا فقط بسبب محتويات المستند الذي قدَّمه المُدَّعي نفسه في 6 مارس 2023. وبعد أن أخذت هذه النقاط في الاعتبار، سأخصم 10 ساعة من وقت السيدة باربر تبلغ قيمتها إجمالاً **21,000 ريال قطري** (على أساس سعر 2,100 ريال قطري للساعة).

المرحلة السابعة

53. هذه هي المرحلة الأطول من العمل والأكثر تركيزًا خلال سير هذه الإجراءات القضائية، والمقصود هنا الفترة التي تسبق المحاكمة، وهذه هي المرحلة التي شاركَ فيها السيد أوج المحامي (سبق أن تعاملت مع مسألة أتعابه والخصومات ذات الصلة أعلاه في الفقرات من 22-24). ومن جانب المُدَّعى عليها، شملت هذه المرحلة الكشف والإفصاح وإفادات الشهود وحافظة المستندات الإلكترونية والتسلسل الزمنيّ والشخصيات الفاعلة والتنسيق مع العميل والمحامي والتحضير للمحاكمة.

54. أضع في الاعتبار أن هذه القضية كانت تسير بخطٍ ثابتة نحو المُحاكمة حتى سحبَ المُدَّعي الدعوى قبل وقت قصير من المحاكمة. وقد سُحبت الدعوى بتاريخ 16 يوليو 2023. وأشارَ أمر التوجيهات الموضوعية الصادر عن المحكمة بتاريخ 2 مايو 2023 إلى أن كل المُطالبات المقدمة إلى المحكمة كانت مستحقة بحلول الساعة 4:00 مساءً يوم 10 يوليو 2023. أي أنه كان ينبغي أن يكون الشق الأكبر من الاستعدادات للمحاكمة قد أُنجِزَ بحلول الوقت الذي سحبَ فيه المُدَّعي الدعوى (بغض النظر عن تمديدات الوقت التي منحتها المحكمة لمختلف المسائل). وبحلول الوقت الذي قُدم فيه الطلب لإدخال تغيير جوهريّ على التوجيهات المتعلقة بالتسلسل الزمني والشخصيات الفاعلة وحافظة المستندات الإلكترونية والجدول الزمني للمحاكمة – بتاريخ 10 يوليو 2023 – كانت كل هذه المواعيد النهائية إما قد انتهت وإما كان من المقرر أن تنقضي بحلول الساعة 4:00 مساء في ذاك اليوم. وأنا لا أعيب هنا على مكتب المحاماة الذي قدَّم الطلب وتلقي تعليمات متأخرة، لكن هذه الخلفية تضع التقييم التالي في سياقه.

55. لقد حددتُ عددًا من مدخلات السيدة باربر التي سأرفضها بالكامل، لأنه بالنسبة للبنود المُحددة التي أنا بصدد سردها، ليس من المناسب إلزام المُدَّعي بالوفاء بهذه الأتعاب: 2023/04/19 (هذه المسألة ليست مُحددة بدرجةٍ كافية على النحو المذكور في دفتر الأستاذ)، و2023/05/03 (العمل الإداري المتعلق باختيار المحامي ليس من المنطقيّ - من وجهة نظري - تحميله على الطرف الخاسر)، و2023/05/07 (العمل الإداري المتعلق باختيار المحامي – على النحو المذكور أعلاه)، و2023/05/08 (العمل الإداري)، و2023/05/11 (المحامي – على النحو سالف الذكر)، و2023/05/12 (المحامي – على النحو سالف الذكر)، و2023/05/14 (المحامي – على النحو سالف الذكر)، و2023/06/09 (هذه المسألة ليست مُحددة بدرجة كافية على النحو المذكور في دفتر الأستاذ)، و2023/06/23 (لا تتيح ليّ التنقيحات التأكد مما إذا كان هذا البند معقول بأكمله)، و2023/06/24 (التنقيحات – على النحو المذكور أعلاه)، و2023/06/25 (التنقيحات – على النحو المذكور أعلاه)، و2023/06/26 (التنقيحات – على النحو المذكور أعلاه)، و2023/07/17 (ما بعد سحب المسائل الإدارية المتعلقة بالقضية)، و2023/07/18 (ما بعد سحب المسائل الإدارية المتعلقة بالقضية والمتعلقة بالتكاليف التي أشارت إليها المُدَّعى عليها في مذكرات التكاليف التي لن تمضي قدمًا فيها)، و2023/07/20 (المسائل الإدارية والتكاليف – على النحو المذكور أعلاه)، و2023/07/30 – 2023/07/31 (المسائل الإدارية والتكاليف – على النحو المذكور أعلاه). وتبلغ الخصومات هنا مبلغًا وقدره **46,675 ريالاً قطريًا**.

56. وسأفرض أيضًا الخصومات التالية:

i. 2023/05/02: خفضّت هذا البند من 1.25 ساعة إلى 0.50 ساعة. يحتوي أمر التوجيهات على توجيهات قياسية، وكانت الاستفسارات الواردة من المحكمة واضحة (تخفيض قدره **1575 ريالاً قطريًا**).

ii. 2023/05/15: خفضّت هذا البند من 1.50 ساعة إلى 0.50 ساعة. ينبغي أن تكون النقاشات المتعلقة بتعيين محامٍ موجزة للغاية، وأن يتضمن الأمر تنقيحًا يؤدي إلى المزيد من التخفيض في الوقت المناسب (تخفيض قدره **2100 ريال قطري**).

iii. 2023/05/26: خفضّتُ هذا البند من 1.00 ساعة إلى 0.50 ساعة. ويتعلق الوقت غير المُجاز هنا بموقع المشاركة (تخفيض قدره **1050 ريالاً قطريًا**).

iv. 2023/06/05: خفضّت هذا البند من 1.50 ساعة إلى 0.50 ساعة. لقد كان الطلب المُقدَّم من المُدَّعي واضحًا، إذ كان ينبغي أن تتم المداولات الداخلية بين أفراد فريق المُدَّعى عليها بإيجاز شديد (تخفيض قدره **2100 ريال قطري**).

v. 2023/06/13: خفضّت هذا البند من 0.50 ساعة إلى 0.25 ساعة. كان طلب المُدَّعي عبر البريد الإلكترونيّ موجزًا للغاية، ولم يتطلب، من وجهة نظري، مداولات مستفيضة (تخفيض قدره **525 ريالاً قطريًا**).

vi. 2023/06/14: خفضت هذا البند من 1.75 ساعة إلى 1.00 ساعة. ومرة أخرى، كما هو مذكور أعلاه، كانت المسائل واضحة، ومن وجهة نظري فإنّ 1.00 ساعة مدة معقولة (تخفيض قدره **1575 ريالاً قطريًا**).

vii. 2023/06/15: خفضّت هذا البند من ساعتين إلى 1.50 ساعة. ومن وجهة نظري، لا ينبغي تحمّيل أتعاب المناقشات مع مستشار خارجي بشأن الفواتير على الطرف الخاسر (تخفيض قدره **525 ريالاً قطريًا**).

viii. 2023/06/19: خفضّت هذا البند من 3.00 ساعات إلى ساعتين. ويتعلق هذا التخفيض بالأبحاث القانونية غير المُحددة (تخفيض قدره **2100 ريال قطري**).

ix. 2023/06/21: خفضت هذا البند من 2.25 ساعة إلى 1.00 ساعة. يتعلق هذا التخفيض بالمسائل التي تبدو إدارية، أيْ مراجعة حافظة المستندات وصيغة إفادة الشاهد التي لن يكون من المعقول، من وجهة نظري، إلزام المُدَّعي بالوفاء بها (تخفيض قدره **2625 ريالاً قطريًا**).

x. 2023/06/27: خفضّت هذا البند من 6.50 ساعات إلى 4.00 ساعات. يعكس التخفيض العمل الذي تم تنقيحه ولم يؤدِ إلى خفضٍ مقابل لعدد الساعات (تخفيض قدره **5250 ريالاً قطريًا**).

xi. 2023/06/28: خفضّت هذا البند من 7.75 ساعات إلى 6.00 ساعات. يتعلق التخفيض بالاعتبارات والإجراءات المتعلقة بطلب تمديد الوقت، الذي كان ينبغي أن يكون موجزًا جدًا (تخفيض قدره **2625 ريالاً قطريًا**).

xii. 2023/07/04: خفضّت هذا البند من 6.75 ساعات إلى 5.00 ساعات. يعكس التخفيض العمل الذي تم تنقيحه ولم يؤدِ إلى خفضٍ مقابل لعدد الساعات (تخفيض قدره **3675 ريالاً قطريًا**).

xiii. 2023/07/04: خفضّت هذا البند من 7.25 ساعات إلى 5.00 ساعات. يعكس التخفيض العمل الذي تم تنقيحه ولم يؤدِ إلى خفضٍ مقابل لعدد الساعات (تخفيض قدره **4175 ريالاً قطريًا**).

xiv. 2023/07/05: خفضّت هذا البند من 8.50 ساعات إلى 4.00 ساعات. يعكس التخفيض العمل الذي تم تنقيحه ولم يؤدِ إلى خفضٍ مقابل لعدد الساعات (تخفيض قدره **9450 ريالاً قطريًا**).

xv. 2023/07/06: خفضّت هذا البند من 9.00 ساعات إلى 7.00 ساعات. يعكس التخفيض العمل الذي تم تنقيحه ولم يؤدِ إلى خفضٍ مقابل لعدد الساعات (تخفيض قدره **4200 ريال قطري**).

xvi. 2023/07/07: خفضّت هذا البند من 8.00 ساعات إلى 6.00 ساعات. ويعكس ذلك كلاً من مسألة التنقيح، بالإضافة إلى التخفيض المُتعلق بالنظر في الخطوات التالية بخصوص إخفاق المُدَّعي وردّ المحكمة (كان ينبغي أن يستحق هذا الأخير الاعتبار بإيجاز شديد فقط؛ تخفيض قدره **4200 ريال قطري**).

xvii. 2023/07/09-2023/07/11: أجريت تخفيضًا شاملاً بخصوص هذه البنود الثلاث قدره 3 ساعات بحيث يعكس العمل على حافظة المستندات الإلكترونية الذي ربما اضطلع به شخص مستحق لرسوم أدنى (رغم أنني أضع في الاعتبار حقيقة أن المُدَّعي لم يقدم يد المساعدة وفقًا للتوجيهات؛ تخفيض قدره **6300 ريال قطري**).

xviii. 2023/07/13: خفضّت هذا البند من 7.50 ساعات إلى 5.00 ساعات. يعكس التخفيض العمل الذي تم تنقيحه ولم يؤدِ إلى خفضٍ مقابل لعدد الساعات (تخفيض قدره **5250 ريالاً قطريًا**).

xix. 2023/07/14: خفضّت هذا البند من 6.00 ساعات إلى 4.00 ساعات. يعكس التخفيض العمل الذي تم تنقيحه ولم يؤدِ إلى خفضٍ مقابل لعدد الساعات (تخفيض قدره **4200 ريال قطري**).

57. يصل إجمالي التخفيضات في الفقرة 56 إلى **63,500 ريال قطري**.

متفرقات

58. تشمل الأعمال الأخرى التي لم تتناولها المراحل المذكورة أعلاه ولا تزال تَرِد في دفتر الأستاذ الفترة من 2022/06/13 إلى 2022/06/27، ومن 2022/07/20 إلى 2022/08/30 ومن 2022/10/24 إلى 2022/12/29.

59. في ما يتعلق بالفترة من 2022/06/13 إلى 2022/06/27، أجريتُ تخفيضًا بمبلغ **7600 ريال قطري**، نظرًا إلى أن بعض البنود الواردة في هذه الفترة إما من غير المعقول الوفاء بها من طرف المُدَّعي (على سبيل المثال، التحقق من متطلبات التوكيل في هذه المحكمة)، أو غامضة إلى حد ما (على سبيل المثال، بعض الأعمال التي أُنجِزَت لصالح "فريد").

60. لم أجرِ أي تخفيضات بخصوص الفترات من 2023/07/20 إلى 2023/08/30 بخلاف تلك المذكورة أعلاه، ولم أجرِ أي تخفيض للفترة من 2022/10/24 إلى 2022/12/29.

خاتمة

61. بلغت قيمة التخفيضات في هذا القسم مبلغًا وقدره 262,325 ريالاً قطريًا. وبذلك ينخفض المبلغ المطلوب من 1,006,875.38 ريالاً قطريًا إلى 744,550 ريالاً قطريًا (م تقريبه إلى أقرب ريال قطري) الذي أرى وفق تقديري الشخصي أنه يمثل التكاليف المعقولة التي تكبدتها المُدَّعى عليها في تعاملها مع كل جوانب الإجراءات القضائية.

مبدأ التناسب

62. عليّ الآن تقييم ما إذا كان المبلغ النهائي وقدره 744,550 ريالاً قطريًا مُتناسب في سياق هذه القضية ككل.

63. إنّ المبلغ الوارد في نموذج المطالبة المُطالَب به هو 761,061 ريالاً قطريًا، وهو المبلغ نفسه الذي تيقنت من أنه يمثل تكاليفَ معقولة (ويشمل أتعاب المحاماة). وبحسب الظروف، فإن هذه النسبة قد تكون معقولة أو قد لا تكون كذلك.

64. أشارت المُدَّعى عليها إلى أن الأمر كان مهمًا للغاية لها. فقد ذكَرَت المدعى عليها أن نزاهة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي – وبالتالي نزاهة الشركة – أحاطت بها الشكوك، ومن ثمَّ فإن هذه القضية تطلبت دفاعًا قويًا. وبالنظر إلى القضية ككل، فإنني اتفق مع المُدَّعى عليها بخصوص أهمية هذه القضية بالنسبة لها نظرًا إلى الادعاءات التي ساقها المُدَّعي وكانت تنطوي في الأساس على زعمٍ بالفساد على مستويات الإدارة العليا.

65. ورغم أن الأمر قد يكون مبتذلاً، فمن المهم في رأيي الشخصي الإشارة إلى أن المُدَّعى عليها – مهما كانت حيثيات القضية الموضوعية – كانت الطرف الفائز في هذه القضية.

66. أكدّت المُدَّعى عليها أيضًا على أن موضوع الدعوى كان معقدًا. وأتفق كليًا مع ذلك على نحو ما بيَّنتُ أعلاه.

67. أفادَ المُدَّعي بأنّ التكاليف المُطالب بها (قبل إجراء تقييمي) كانت ستفرض "*عبئًا مُجحفًا*" ولم تكن "*متناسبة مع طبيعة الإجراءات القضائية وتعقيدها*"، ولا تضع في الاعتبار حقيقة أن المدعي فرد. ولقد أجريت تخفيضات إجمالية تقل تفوق عن 260,000 ريال قطري من إجمالي التكاليف التي تُطالب بها المُدَّعى عليها. ويمثل الجزء المتبقي، في رأيي الشخصيّ، التكاليف المعقولة التي تتحملها المُدَّعى عليها للأسباب المذكورة أعلاه.

68. إذا وضعنا العوامل المذكورة أعلاه في الاعتبار، فلا أرى أن دفْع المُدَّعي للمدَّعى عليها مبلغ وقدره 744,550 ريالاً قطريًا إجراء غير متناسب.

مسائل متنوعة تشمل عروض التسوية

69. قدَّمَ المُدَّعي عرضين للمدَّعى عليها. فقد قدَّمَ العرض الأول بموجب خطاب بتاريخ 16 فبراير 2022، سردَ فيه الادعاءات المذكورة أعلاه فضلاً عن ادعاءات أخرى، وطالب بمبلغ 500,000 دولار أمريكي، وأشارَ من بين جملة أمور إلى ما يلي:

> *وبناءً عليه، إذا لم يُعوَّض السيد كزافييه رويج عن الأضرار، بما في ذلك الأضرار المعنوية، التي تبلغ قيمتها 500,000 دولار أمريكي... فإنه يحتفظ بحقه في بدء إجراءات قانونية ضدكم... وإذا لم تتم تسوية هذه المسألة سرًا، فسوف يحيلها المُدعي إلى المحكمة، حيث تكون الجلسات علنية، وفي كل القضايا، ويُنطق بالأحكام (كذلك) في جلساتٍ علنية.*

70. وأشيرُ في عجالة إلى أن المبلغ المطلوب في هذا الخطاب يزيد بنسبة 60% تقريبًا على المبلغ المطلوب في نهاية المطاف في نموذج المطالبة. ولقد اطلعتُ على المذكرات التي قدّمتها المُدَّعى عليها، ومن الواضح أن هذا الادعاء أُخِذَ على محمل الجد، ومن الواضح أيضًا أن المُدَّعى عليها التزمت - ولا تزال ملتزمة - بموقفها بأن الادعاءات كانت بلا أساس مطلقًا. وأنا لا أطالب بعقوبة المُدَّعى عليها لرفضها الادعاءات صراحةً (للأسباب التي بيّنتها).

71. قدَّمَ المُدَّعي عرضًا ثانيًا بتاريخ 13 يوليو 2023. وقد قُدِّمَ هذا العرض في الأساس مقابل سحب المدعي للقضية، على ألا تُقدِّم المُدَّعى عليها أي طلبات ضد المُدَّعي للحصول على أي تكاليف. وكما يتضح من دفتر الأستاذ، فقد أنفقت المدعى عليها بالفعل مبالغ كبيرة جدًا بحلول ذاك الوقت. ومن ثمَّ، كان من المفاجئ أن تقْبَل المُدَّعى عليها هذا العرض. وعلى أية حال، فور رفض هذا العرض، سحبَ المُدَّعي القضية في نفس اليوم عبر البريد الإلكتروني في تمام الساعة 12:54.

72. ولذلك، بخصوص العرضين، استنتجتُ أنه كان من المعقول تمامًا أن ترفض المُدَّعى عليها كلا العرضين. إنَّ سلوك المُدَّعي في أثناء التقاضي، بدايةً من الخطاب المؤرخ بتاريخ 16 فبراير 2022 وما بعده. وبالتالي، لم يصبُّ في صالحه لأغراض التقييم الحالي للتكاليف.

خاتمة

73. يدفع المُدَّعي إلى المُدَّعى عليها مبلغًا وقدره 744,550 ريالاً قطريًّا في غضون 28 يومًا من تاريخ الحكم.

صدر عن المحكمة،

[توقيع]

السيد عمر عزمي، رئيس قلم المحكمة

أودعت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة

<u>التمثيل:</u>

مثَّلَ المُدَّعي مكتب الخليج للاستشارات القانونية (الدوحة، قطر) وشركة كلايد آند كو (الدوحة، قطر).

ومثَّلَ المُدَّعى عليها مكتب الأنصاري ومشاركوه للمحاماة (الدوحة، قطر).